



لا تزال «المعركة» من أجل مستقبل سوريا السياسي في بدايتها، ويمكن لمنظمات المجتمع المدني السوري في الشتات لعب دور محوري في كتابة تاريخ الصراع وتحديد قدرة نظام الأسد على الحوكمة وتصحيح السردية التي يسعى لنشرها.



يمثل تزايد أهمية الدول الغربية كمقرات للجهات الفاعلة، خاصة في الاتحاد الأوروبي، فرصة لبناء شراكة قوية مع منظمات المجتمع المدني السوري في الشتات على المدى الطويل لتحقيق «انتقال سياسي هادف».



يتطلب تحقيق هذه الإمكانيات تغييراً استراتيجياً واضحاً في طريقة دعم منظمات المجتمع المدني السورية، والانتقال من نهج قصير الأمد يدعم مشاريع منفردة ويركز التعاقد فيه على النتائج المباشرة، إلى نهج طويل الأمد يهتم بالبرامج ويقوم على عقد شراكات تنمي قدرات الجمعيات.

السلام والأمن

استراتيجيات للانخراط الأوروبي مع منظمات المجتمع المدني السوري في الشتات

إروين فان فين و بياتريس نون
أيلول/سبتمبر 2021

قائمة المحتويات

2	مقدمة	1
3	حول الشتات وتطور المجتمع المدني السوري حول الشتات وتطور المجتمع المدني السوري	2
3	تطور المجتمع المدني السوري (الشتات) بعد عام 2011	
6	مساحة المجتمع المدني في مناطق مختلفة من سوريا	3
8	الأهداف الاستراتيجية للانخراط الأوروبي في قضية الشتات السوري	4
8	التأثير على سياسات ومبادرات الاتحاد الأوروبي بشأن سوريا	أ
9	تشجيع السوريين على المشاركة المدنية في البلدان المضيئة الجديدة	ب
9	فظ «ذاكرة من أجل المستقبل»	ج
10	دعم منظمات المجتمع المدني السورية في سوريا في قضايا الحوكمة الأقل خطورة	د
10	الحفاظ على القدرات من أجل التغيير الإيجابي في المستقبل وتميئها	هـ
10	التوفيق بين الأدوار والأهداف الاستراتيجية	و
11	عقبات تواجه الجهود الاستراتيجية لمنظمات المجتمع المدني السوري في الشتات	5
11	محدودية التركيز الاستراتيجي	أ
12	تمويل قصير الأمد	ب
12	صعوبات التمويل وتدفق السيولة	ج
12	اتصال غير واضح أو غير مكتمل مع سوريا	د
12	تدني مستويات التواصل بين منظمات المجتمع المدني السوري في الشتات	هـ
12	متطلبات بيروقراطية لا تراعي واقع الصراع	و
13	لا تبدو جهود بناء القدرات «صادقة»	ز
14	التوصيات	6
16	المراجع	

مقدمة

المدنية، ودعم بدائل الحكم المحدودة لنظام الأسد، ولكن ذلك سيتم فقط في حال تم دعمها استراتيجياً وتنظيمها بشكل تعاوني.

يركز التقرير على منظمات المجتمع المدني في الشتات بسبب محدودية نطاق نشاط منظمات المجتمع المدني داخل سوريا خارج المجال الإنساني، وكذلك محدودية الوصول إلى سوريا التي يسيطر عليها النظام. يركز الموجز تحديداً على منظمات المجتمع المدني في الشتات النشطة في مجال الحوكمة، حقوق الإنسان والديمقراطية والإعلام وحقوق النساء والمساءلة، لأن المسائل الحاسمة المتعلقة بالحقوق والحريات والواجبات الجماعية والفردية تكتسب معنى في هذا المجال. فيما يتعلق بالمنهجية، يستند التقرير إلى مراجعة الأبحاث الحالية في تطور ودور الشتات السوري (مع التركيز على منظمات المجتمع المدني) ومقابلات مع ممثلي منظمات المجتمع المدني السوري في الشتات ودبلوماسيين أوروبيين، بالإضافة إلى ورشة عمل⁴.

بغية تطوير مقترحات هادفة لانخراط الجهات الفاعلة في الاتحاد الأوروبي مع منظمات المجتمع المدني السوري في الشتات، يحدد القسم 2 العوامل العامة التي تؤثر على التفاعل بين الشتات والبلد الأم، ويطبقها على سوريا، ويستعرض بإيجاز تطور المجتمع المدني السوري منذ 2011 بهدف استخلاص معايير عريضة للانخراط الخارجي. يعاين القسم 3 مساحة نشاط المجتمع المدني في أجزاء مختلفة من سوريا (التي يسيطر عليها الأسد، والشمال الشرقي والشمال الغربي) بهدف فهم ما يمكن لمنظمات المجتمع المدني، داخل سوريا وفي الشتات، تحقيقه. ويوضح القسم 4 عدداً من الأهداف الاستراتيجية للانخراط الأوروبي مع منظمات المجتمع المدني السوري في الشتات. يناقش القسم 5 العقبات التي يجب تجاوزها لضمان قدرة منظمات المجتمع المدني السوري في الشتات على العمل بمقاربة استراتيجية. وأخيراً، يوضح القسم 6 استراتيجيات الانخراط الأوروبية المختلفة مع منظمات المجتمع المدني السوري في الشتات التي يمكنها تحقيق (بعض) الأهداف المشار إليها بطريقة تراعي معايير وحدود الانخراط الأوسع.

بعد سنوات من النضال في تربة نظام الأسد القاحلة، ظهرت منظمات المجتمع المدني ونمت أثناء معظم فترة الصراع السوري¹. وأنشأت هذه المنظمات فكرة المقاومة المدنية المبكرة، وخلقت مشهداً إعلامياً مزدهراً وغطت قصص الحرب بالإضافة إلى مظاهر الحرمان والظلم في البلاد، وقدمت الخدمات الأساسية. تتقلص اليوم مساحة نشاط المجتمع المدني في جميع أنحاء سوريا مرة أخرى رغم اختلاف الظروف بين المناطق الشمالية الغربية والشمالية الشرقية والمناطق التي يسيطر عليها الأسد. نتيجة لذلك، تزداد أهمية منظمات المجتمع المدني السوري في الشتات. في الواقع، يفرض تقلص الفضاء المدني في سوريا الكثير من التحديات على هذه المنظمات، ومنها الحفاظ على الروح المدنية للثورة ضد الأسد، فضلاً عن السعي نحو المقاومة السلمية.

ومع ذلك، نجد منظمات المجتمع المدني السوري في الشتات تكافح في مواجهة عوامل سياقية (مثل المساحة المحدودة لعمل منظمات المجتمع المدني بسبب حالة الصراع)، والعلاقات الاعتمادية (مثل تساؤل الترحيب في البلد المضيف، والطبيعة قصيرة الأمد لتمويل المانحين والآثار الرديعية للعقوبات)، والقيود الداخلية (مثل الافتقار إلى الاستراتيجية، ومحدودية المهنية، وشبكات علاقات يصعب الحفاظ عليها)، وآثار الإنهاك العاطفي والمهني (راجع ديكورج (2019)²). باختصار، يزداد دور منظمات المجتمع المدني السوري في الشتات أهمية مع تراجع قدرتها على أداءه.

في هذا السياق، يعاين التقرير الغرض من دعم الجهات الفاعلة في الاتحاد الأوروبي³ لمنظمات المجتمع المدني السوري في الشتات النشطة في مجال الحوكمة وكيف يمكن تعزيز هذا الدعم. ويبحث في هذا السؤال لأن «المعركة» من أجل مستقبل سوريا السياسي لا تزال محتدمة، رغم خسارة القوى الثورية المعركة العسكرية من أجل سوريا. يمكن لمنظمات المجتمع المدني في الشتات لعب دور هام في كتابة سرديات فكرية واجتماعية وحول الصراع، وتطوير القدرات والذهنية

1 عند استخدام مصطلح «المجتمع المدني» يشير التقرير إلى مجموعات المواطنين تنظم بشكل مستقل عن سلطة الدولة أو هيكلها على أساس المصلحة المشتركة التي يسعون إلى تحقيقها عبر العمل الجماعي. لتعريف أكثر شعبية للمصطلح يُسقط المتطلبات التنظيمية ويركز على المجتمع المدني كأسلوب مقاومة غير تابع للدولة ضد الدولة القمعية. انظر أبو عصب (2020). من أجل استكشاف متعمق للسياق التاريخي لمنظمات المجتمع المدني في سوريا، انظر كواكي (2013).

2 تحدث عدد كبير من المشاركين عن هذه الجوانب في ترتيب متباين قليلاً.

3 يقصد التقرير بـ «الجهات الفاعلة في الاتحاد الأوروبي» جميع الكيانات الحكومية والمنظمات والأفراد الذين يدعمون أهداف منظمات المجتمع المدني السوري في الشتات النشطة في مجال الحوكمة ويقدمون الدعم لمنظمات المجتمع المدني هذه.

4 يستند التقرير إلى مراجعة قصيرة للأبحاث المتوفرة حول تنمية منظمات المجتمع المدني السوري (الشتات) منذ عام 2011، 17 مقابلة مع ممثلين عن منظمات المجتمع المدني السوري في الشتات والنشطة في مجالات حقوق الإنسان والديمقراطية والإعلام وحقوق النساء والمساءلة، خمس مقابلات مع ممثلين دبلوماسيين لوزارات الخارجية الهولندية والألمانية والفرنسية والاتحاد الأوروبي، وروايات عن حدثين جانبيين في مؤتمر بروكسل الخامس الذي استضافه الاتحاد الأوروبي، وورشة عمل للتحقق. تشكل المقابلات مع ممثلي منظمات المجتمع المدني السوري في الشتات عينة تمثيلية تقريباً من قائمة طويلة تضم أكثر من 80 منظمة بناءً على مجالات الحوكمة المختلفة المشار إليها مع التركيز على المنظمات الأكبر

حول الشتات وتطور المجتمع المدني السوري

(2020).⁵ يحدد الجدول 1 أدناه سياق هذه العوامل للشتات السوري فيما يتعلق بالمناطق التي يسيطر عليها الأسد في سوريا.

يشير الجدول 1 إلى أن كمية وشدة انخراط الشتات السوري في وطنهم سيظل محدوداً على المدى القصير إلى المتوسط بينما من المرجح أن يواجه هذه الانخراط بالعدائية إلى حد كبير، على الأقل فيما يتعلق بنظام الأسد (غربية 2020؛ المجلس الأوربي للعلاقات الخارجية 2020). تمت مناقشة المساحة الفعلية لنشاط منظمات المجتمع المدني في أجزاء مختلفة من سوريا بمزيد من التفصيل في القسم 3.

تطور المجتمع المدني السوري (الشتات) بعد عام 2011

واجه نمو منظمات المجتمع المدني السوري (في الشتات) منذ عام 2011 عقبات بالغة الصعوبة متمثلة في تحديات ضخمة داخلية وخارجية متوازنة. كانت مساحة نشاط منظمات المجتمع المدني في سوريا الخاضعة للأسد قبل الثورة تقتصر على متابعة مواضيع لا تنطوي على مخاطرة نسبياً، أو عمل سري في بيئة قانونية شديدة التقييد وبيئة سياسية خاضعة للهيمنة بسبب الطبيعة الاستبدادية لنظام الأسد ونظرة الفكر البعثي حول تنظيم المجتمع. ونتيجة لذلك، كانت معظم «منظمات المجتمع المدني» مرتبطة بالنظام، أو خيرية (دينية مثلاً) أو غير رسمية، بينما كان مجال العمل المدني الجماعي المستقل خارج سلطة الدولة أو سيطرتها لا يكاد يذكر (خلف وآخرون 2014، كولينز غير مؤرخ).

حين تنشأ في بيئة معادية كالتالي ذكرنا، لا عجب أن تواجه منظمات المجتمع المدني التي ظهرت في سوريا بعد عام 2011 عدداً من التحديات الداخلية. وتراوحت التحديات بين غياب المعدات والخبرة والتمويل والدعم والتركيز، وعدم الإلمام بالتعاون بين منظمات المجتمع المدني، والافتقار إلى المهنية والتنمية التنظيمية (خلف وآخرون. 2014، كولينز غير مؤرخ). أضف إلى ذلك، اضطرت هذه المنظمات إلى معالجة هذه التحديات تحت الضغط الناتج عن الصراع العنيف المتصاعد في ظل الهياكل الاجتماعية في سوريا قبل الصراع

تتوافر كمية أبحاث هائلة حول الأدوار التي يمكن لمجتمعات الشتات ومنظمات المجتمع المدني والأفراد في الشتات لعبها في التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية لبلدانهم الأصلية. ومن الأمثلة على هذه المجتمعات في الشرق الأوسط الشتات الكردي والإيراني والفلسطيني واللبناني واليهودي، وهي مجتمعات تطور نشاطها على الأقل جزئياً في مجالات تهمها مثل: السياسات المعادية للأكراد في جميع أنحاء المنطقة، الثورة الإيرانية عام 1979، الاحتلال الإسرائيلي لأجزاء من فلسطين، والأزمات السياسية التي طال أمدها في لبنان، وفترات مختلفة من الحكم الإمبريالي على مساحة مملكتي إسرائيل ويهوذا.

تنشأ مجتمعات الشتات، بشكل عام، بسبب تطورات سلبية في البلدان الأصلية تنتج عن مستويات عالية من العنف أو التوتر الاجتماعي أو أزمة اقتصادية تُحفز الهجرة أو الفرار. وقد تكون تلك التطورات أحداثاً محددة (مثل حرب 1948 في إسرائيل/فلسطين أو الثورة الإيرانية عام 1979)، أو ظواهر طويلة الأمد (مثل الأزمة السياسية والاقتصادية الممتدة في لبنان منذ عام 1990).

وفيما يتعلق بديناميات التفاعل بين مجتمعات الشتات والأنظمة السياسية والمجتمع في البلد الأصلي في أوضاع الصراع (أو ما بعده)، تختلف هذه الديناميات من حالة إلى أخرى ونجد الأبحاث في هذا التباين محدودة. رغم ذلك، يمكن تحديد عدد قليل من العوامل العامة التي تؤثر على وتيرة وكثافة ونوعية التفاعل بين مجتمعات الشتات وحكومات البلدان الأصلية وكذلك مجتمعاتها.

وتشمل هذه العوامل: (أ) مدى الترحيب بانخراط أفراد الشتات في بلدانهم الأصلية (على الصعيد الرسمي والمؤسسي والاجتماعي)، (ب) مدى انتشار الانقسامات السياسية والاجتماعية والدينية داخل الشتات، (ج) مستوى القمع العابر للحدود الذي يتعرض له الشتات، (د) الأجندات الجيوسياسية التي تعتبر منظمات الشتات حلفاء مفيدتين (أو عكس ذلك)، (هـ) الفرص المتاحة لرفع مستوى الانخراط البناء التي قد تفتح أو تغلق (راجع سرسر وآخرون 2019: 52-75؛ موس 2020: 1669-1694؛ كوينفا 2018: 1289-1308؛ فولر

⁵ يحدد موس أيضاً العوامل المتعلقة بميدان المعركة والتي تؤثر على مشاركة الشتات في الوطن (الوصول إلى الخطوط الأمامية واحتياجات الثورة). رغم ذلك، لم تعد تلك العوامل تبدو ذات صلة بالنظر إلى حالة الصراع السوري وطبيعة الأطراف المقاتلة المتبقية. لاحظ أنه لم يتم إجراء مراجعة شاملة للأبحاث حول دور مجتمعات الشتات في مجتمعات الصراع (وما بعده) لهذا التقرير

العوامل المختارة المؤثرة على ديناميات التفاعل بين الشتات وحكومة البلد الأم، مطبقة على سوريا

العامل	ملاحظات	الآثار	سوريا
1. مدى الترحيب بالشتات في الوطن (أيديولوجيا الحكومة)	منخفض	لا يزال الانخراط الفردية والجماعية للشتات في سوريا شديد الخطورة بسبب مستوى السيطرة الاجتماعية للنظام	«سوريا أصبحت مجتمعاً أقوى وأكثر تجانساً» (رأي بشار الأسد حول الفرار واللاجئين)
2. مدى الترحيب بالشتات في الوطن (المواطنون)	غير معروف	في جميع الأحوال، تظل المساعدات المالية والدعم من الشتات ضروريين للبقاء على قيد الحياة بالنسبة للكثيرين	لا توجد بيانات موثوقة حول هذه القضية، ولكن من المحتمل اختلاف ذلك وفقاً للمنطقة
3. مدى الترحيب بالشتات في الوطن (السياسة الحكومية)	منخفض (لا توجد سياسات أو مؤسسات مصممة لهذا الشأن)	يجب على العائدين من الشتات الاعتماد على أنفسهم، المشاركة المنظمة للشتات ليست مستحبة	يظل الولاء للنظام على أساس فردي هو المعيار المهيمن لأي نوع من الدعم الحكومي
4. مستوى الانقسامات داخل الشتات	متوسط الانقسامات الأساسية: أ) الشتات قبل/بعد عام 2011، ب) الانقسامات الثورية، ج) برامج المعارضة المختلفة	من المرجح حصول الشتات ومنظمات المجتمع المدني الأقرب إلى النظام على وصول أفضل إلى سوريا يجعل انقسام الشتات التعاون بين منظمات المجتمع المدني أكثر صعوبة	لا يعد أي من مجتمعات الشتات وحدة متجانسة ولا نجد الشتات السوري استثناءً يحتاج هذا الموضوع لمزيد من التحليل (قضائي 2018)*
5. مستوى القمع العابر للحدود والمضايقة)	متوسط (لا اغتيالات مستهدفة، ولكن ينتشر التهريب والمضايقة)	ينتشر الخوف في الشتات السوري بسبب تهريب النظام النشطاء الذين بقيت عائلاتهم في سوريا، وضغوط النظام وسفاراته، والمخبرين في الشتات، قد يؤدي ذلك كله إلى الرقابة الذاتية.	قد يتصعد التهريب إلى المزيد من التهديدات الجسدية في المستقبل إذا استخدم النظام حزب الله أو شبكات المخابرات الإيرانية على سبيل المثال
6. التوافق مع الأجندات الجيوسياسية الرئيسية	مرتفع للولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي (لكن هذه الأجندات لا يتم متابعتها) مرتفع أيضاً لتركيا (لكن هذه الأجندات تحولت من مناهضة الأسد إلى مناهضة حزب الاتحاد الديمقراطي - PYD)	هنالك إمكانية لانخراط الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي على المدى الطويل مع منظمات المجتمع المدني السوري في الشتات (بما فيها المالي). تحد مخاوف المملكة المتحدة من التطرف الإسلامي من دعم منظمات المجتمع المدني في الشتات بسبب التخوف من تسرب التمويل أو العلاقات غير المباشرة. تعمل تركيا على ترسيخ الانقسام الجديد في سوريا عبر التمسك بمناطق سيطرتها في الشمال وتسخير منظمات المجتمع المدني لخدمتها.	لم يؤد الدعم الفكري في الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة أو الاتحاد الأوروبي حتى الآن إلى انخراط استراتيجي طويل الأمد مع منظمات المجتمع المدني السوري في الشتات بينما تتبع تركيا أجندتها الخاصة التي لم تعد تتمحور حول التخلص من نظام الأسد
7. الفرص المتاحة لتعزيز الانخراط البناء	منخفضة (لا توجد مؤشرات على إمكانية التوصل إلى حل تفاوضي للصراع)	لا يتوقع أحد أن تثمر مفاوضات اللجنة الدستورية أو العقوبات عن تنازلات من جهة النظام	ترسم الانتخابات الرئاسية في سوريا ملامح الطريق المستقبلي، وهو طريق إعادة ترسيخ النظام

* أشار عدد من المشاركين إلى وجود انقسامات داخل الشتات السوري.

نتجت بدورها عن تناوب الهجمات الناجحة للمتطرفين والنظام. وبالطبع تكررت عدد من القيود التي ميزت مشهد نشوء منظمات المجتمع المدني داخل سوريا في مشهد منظمات المجتمع المدني في الشتات، مثل محدودية التعاون مع منظمات المجتمع المدني

والتي كانت، جزئياً على الأقل كما صرح عدد من المشاركين، أبوية نسبياً ومحافظة (دينية)، وتعاني تمييزاً جندياً وطائفيًا و/أو قبيلاً (سورات 2012، حديدي وآخرون 2018، كواكبي وسواح 2013).⁶

بالإضافة للانتشار السريع لمنظمات المجتمع المدني داخل سوريا، ازداد عدد منظمات المجتمع المدني السوري في الشتات بشكل كبير بعد السنوات القليلة الأولى من الصراع. نتج ذلك إلى حد كبير عن تقلص المساحات الجغرافية والفكرية للعمل داخل سوريا، والتي

6 يعد الدعم الشعبي الكبير للجماعات الإسلامية الوطنية والعايرة للحدود أثناء الانتفاضة ضد الأسد بعداً آخر يجب مراعاته.

- أهمية توفير الدعم (الدبلوماسي والمالي والكفاءات) الخارجي (من الماخين) بغية تنمية منظمات المجتمع المدني السوري (في الشتات) كي يمكن تطوير نماذج تمويل أكثر تنوعاً (من داخل الشتات مثلاً)،

- يجب أن يسمح هذا الدعم الخارجي (من الماخين) لمنظمات المجتمع المدني السوري (في الشتات) بتحقيق التنمية التنظيمية والمهنية (أي النتائج الداخلية) والسعي لتحقيق «مكاسب الحوكمة» (أي النتائج الخارجية) في الوقت ذاته؛

- على هذا الدعم الخارجي (من الماخين) مراعاة الثغرات الفكرية العميقة الموجودة داخل الشتات السوري، وبين منظمات المجتمع المدني في الشتات ومنظمات المجتمع المدني داخل سوريا، وبين الممولين والمتلقين. نجد الحل في إدراك إمكانية وجود مثل هذه الثغرات وإدراج حلقات التغذية الراجعة في الشركات والبرامج والمشاريع لتحديد الثغرات والتعامل معها؛

- يجب تنظيم هذا الدعم الخارجي (من الماخين) على المدى الطويل كي يكون فعالاً، أي على امتداد إطار زمني يمتد أجيالاً. وذلك لأن إعادة بناء الثقة الاجتماعية والشبكات المجتمعية بعد الدمار الهائل الذي خلفه النزاع ستكون عملية بطيئة محفوفة بالمخاطر والتقلبات والتردد.

الأخرى والتركيز الشديد على التشغيل (ستوك وويلهاوس-براهم 2019: 1930-1949).⁷

وبالرغم من هذه القضايا، نجد انتشار منظمات المجتمع المدني وتنوعها ونشاطها داخل سوريا وخارجها مذهباً حين نفكر بالسياقات الاستبدادية والصراع الطويل التي نشأت منه. كما تشير الآثار الباقية لهذه السياقات إلى أهمية دور التنمية التنظيمية والمهنية لمنظمات المجتمع المدني السوري لضمان نموها وأهميتها في المستقبل، ولكن قدرتها على الانخراط في مثل هذه المسارات لا تزال متواضعة. سيتم مناقشة كلا الموضوعين أدناه.

مسألة أخرى يجب ملاحظتها فيما يتعلق بنمو الشتات السوري، وتحتاج أيضاً إلى مزيد من البحث، هي أن منظمات المجتمع المدني السوري في الشتات التي نشأت في السنوات القليلة الماضية من قاعدة أوروبية أو أمريكية قد تبنت قيماً وأهدافاً لا تتوافق بالكامل مع أجزاء من سوريا نفسها نظراً لطبيعة البلاد التي مزقتها الحرب والانقسام في وجهات النظر التي تعد محافظة أكثر. ويعد هذا التوتر الاجتماعي أمراً صعباً في المجتمعات المسالمة، ولكنه يخلق تهديداً بتصعيد الاستقطاب الاجتماعي في حال دفع المانحون الغربيون منظمات المجتمع المدني في الشتات إلى السعي نحو القيم التي تقوم عليها أجدادهم الخاصة. يكمن التعقيد في أن أهمية أوروبا والولايات المتحدة كقواعد لمنظمات المجتمع المدني السوري في الشتات ستزداد خلال السنوات القليلة المقبلة بسبب تضائل المساحة المتاحة لنشاط منظمات المجتمع المدني في تركيا ولبنان والأردن والعراق (ديكر ورجب 2019). سيكون الحكم في نهاية المطاف للسوريين أنفسهم حول نوع عمل المجتمع المدني من الناحيتين الفكرية والعملية الذي قد يكون ممكناً خارج سوريا وداخلها، شريطة الحفاظ على روابط قوية وحوار بناء بين منظمات المجتمع المدني في الشتات ومنظمات المجتمع المدني داخل البلاد.

وأخيراً، يوضح الوضع الحالي للصراع، متمثلاً بهيمنة النظام العسكرية وإعادة ترسيخ سيطرته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، أن طريق منظمات المجتمع المدني السوري (في الشتات) سيكون طويلاً ومليئاً بعقبات هائلة، ونتيجة لذلك، يجب تنظيم أي انخراط خارجي مع منظمات المجتمع المدني السوري (في الشتات) بغية تطوير وتبني القيم المدنية التي تخفف من الاستبداد على أساس شركات طويلة الأمد.

بشكل عام، يشير تحليل التطورات الأخيرة لمنظمات المجتمع المدني السوري (في الشتات) في سياق استمرار الصراع والاستقطاب إلى أربع نقاط انطلاق واسعة لتنظيم الدعم الخارجي من شأنها مساعدة منظمات المجتمع المدني السوري (في الشتات) على لعب دور أكثر استراتيجية في تحفيز تطورات مجتمعية وسياسية إيجابية لدى المجتمعات السورية في الخارج والداخل:

⁷ نذكر هنا كمثال مثير للاهتمام تشتت جهود العدالة الانتقالية التي تبذلها منظمات المجتمع المدني السوري في الشتات بسبب صعوبات التنسيق الأفقي، وتدهور تصورات الحكم الذاتي والشرعية في نظر السوريين المقيمين في سوريا، والاعتماد المالي الكبير على المانحين (علاقات محاباة).

مساحة المجتمع المدني في مناطق مختلفة من سوريا

الضئيلة لعمل منظمات المجتمع المدني داخل المناطق التي يسيطر عليها النظام.

اقترح عدد قليل من المشاركين أن إحدى الطرق لتحقيق قدر أكبر من الانفتاح تتمثل في قيام جهة فاعلة مثل الاتحاد الأوروبي باقتراح برنامج واسع النطاق للدعم الاقتصادي (يركز على التعافي وإعادة الإعمار) وأن يكون مشروطاً بمساحة أكبر لنشاط منظمات المجتمع المدني في سوريا من بين شروط أخرى. ولكن موقف الاتحاد الأوروبي الحالي المتمثل في «لا إعادة إعمار دون انتقال سياسي» يجعل تقديم مثل هذا الاقتراح مستبعداً (راجع بوريل 2021). رغم ذلك، قد توفر حاجة النظام المتزايدة إلى النقد ووضعه الاقتصادي المتدهور نقطة دخول مستقبلية محتملة لانخراط الاتحاد الأوروبي طالما أن الشروط الحتمية التي قد ترافق هذا الانخراط لا تهدد قواعد سلطة النظام.

وهنا تجدر الإشارة إلى نقطة أخرى هي أن قلة من المشاركين ميّزوا بين المناطق التي يسيطر عليها النظام وفقاً للتسامح مع عمل منظمات المجتمع المدني. وكان يعد التسامح في أدنى مستوى له في أجزاء من سوريا لم يخسرها النظام أبداً (اللاذقية، دمشق)، وأعلى قليلاً في الأجزاء التي تمت استعادتها من قوات المعارضة (حلب، الغوطة)، وأعلى من ذلك في الأجزاء التي تتميز بخصائص و / أو حريات تاريخية (مثل السويداء). لكن هذه الاختلافات تتفاوت في الدرجة وليس في النوع. باختصار، لا يمكن لمنظمات المجتمع المدني المهتمة بقضايا الحوكمة العمل في المناطق التي يسيطر عليها النظام إلا بشكل محدود. ومع ذلك، يرافق ذلك العمل مخاطرة شخصية كبيرة وأمل ضئيل، ونجده مشروطاً بالثقة بنطاق صغير، والاهتمام بمواضيع وأطر وتسميات مختارة بعناية، وتجنب جذب الانتباه من حيث النجاح أو الحجم أو الظهور. ويحتاج أي نشاط يتعدى ذلك إلى نوع من الرعاية الحكومية من النظام، رعاية ستقترن بخطوط حمراء واضحة ونوع من المقايضة.

أشارت الغالبية العظمى من المشاركين إلى مجموعات مختلفة من ظروف العمل في شمال غرب وشمال شرق سوريا. رغم تركيز هذا التقرير على مناطق سيطرة النظام، إلا أنه يجدر تسليط الضوء على بعض الاختلافات. بشكل عام، نجد مساحة أكبر إلى حد ما لنشاط منظمات المجتمع المدني في المنطقتين أنفتي الذكر. مع ذلك، أشار عدد لا بأس به من المشاركين إلى ارتفاع مستوى انعدام الأمن في الشمال الغربي ما يعيق عمل منظمات المجتمع المدني خارج المجال الإنساني بينما تفرض كل من هيئة تحرير الشام وتركيا شروطهما الخاصة بناءً على أيديولوجياتهما وأهدافهما. فيما يتعلق بتركيا، أشار

عبرت الغالبية العظمى من المشاركين⁸ عن رأي مفاده أن مساحة مشاركة منظمات المجتمع المدني في قضايا الحوكمة في المناطق التي يسيطر عليها النظام صغيرة لدرجة شبه معدومة⁹. إذ نجد منظمات المجتمع المدني التي تعمل في سوريا التي يسيطر عليها النظام محصورة بين القيود التشريعية والتنظيمية، والمنظومة الاستخباراتية الحاضرة في كل مكان والعقبات البيروقراطية، وهي عبارة عن شبكات صغيرة من الأفراد، تضم عشرين ناشطاً أو نحو ذلك لكل شبكة (راجع خلف 2014)¹⁰ وتعمل هذه المنظمات دون غطاء قانوني في مساحة ضئيلة تعرض أفرادها لمخاطر تتراوح بين المعاناة المؤقتة¹¹ والاعتقال ومعاناة عواقب وخيمة. في حين توسعت مساحة نشاط منظمات المجتمع المدني بين عامي 2011 و2016 بسبب الضعف العام للنظام وتركيزه على العمليات القتالية، عاد ليضيق تدريجياً بعد عام 2017 حين بدأ النظام في إعادة ترسيخ سيطرته بعد التدخل الروسي عام 2015 ومعركة حلب عام 2016. وتؤكد استثناءات هذا الوضع حقيقته، حيث نجد منظمات المجتمع المدني المرتبطة مباشرة بالنظام تعمل بحرية، كما يتم التسامح مع منظمات المجتمع المدني النشطة في المجال الإنساني طالما أن النظام يتمتع بسيطرة كافية على عملياتها (راجع غربية 2020، فان فين وآخرون 2021).

لم ير سوى عدد قليل من المشاركين أي أمل حقيقي لسياسات أكثر شمولية وقائمة على الحقوق في سوريا على مدى السنوات الخمس المقبلة. ولكن العوامل المحتملة لتغيير جذري للظروف، مثل التقدم في مفاوضات اللجنة الدستورية أو رفع العقوبات أو «صفقة» تفاوضية روسية أمريكية لبدء شكل من أشكال إعادة الإعمار مقابل تغيير سياسي متواضع، لم تعتبر تغييرات ممكنة في أي وقت قريب. في الواقع، تتوقع الغالبية العظمى من المشاركين تدهور المساحة

8 نعتمد المقياس التالي للتعبير عن التصريحات بناءً على نتائج المقابلات في التقرير كاملاً: «عدد قليل جداً من المشاركين» (1) - «عدد قليل من المشاركين» (2) - «عدد لا بأس به من المشاركين» (3) - «أغلب المشاركين» (4)؛ «الغالبية العظمى من المشاركين» (5).

9 لا توجد منظمات مجتمع مدني بالمعنى الغربي للمنظمات المدنية المستقلة من الناحية القانونية. منظمات المجتمع المدني الرسمية في سوريا هي جزء من حزب البعث (مثل النقابات)، أو مسجلة كمنظمات مجتمعية و/أو جمعيات خيرية تتطلب موافقة الحكومة للعمل.

10 نجد الطبيعة الناشئة وغير المستقرة، فضلاً عن الحجم المحدود، لمنظمات المجتمع المدني في سوريا النتيجة المنطقية للسلطوية كأسلوب رئيسي للحكم.

11 قد يتم التسامح مع منظمات المجتمع المدني طالما أنها لا تتدخل في مواضيع سياسية حساسة (وهي كثيرة)، ولا تعمل بشكل علني تماماً. وطالما أنها تتجنب التطرق إلى ما يخص النظام، على سبيل المثال، تكشف أجهزة الاستخبارات الأموال الأجنبية الواردة إذا تم استخدام مكتب صرافة تنظمه الحكومة. ويؤدي استلام مبالغ تزيد عن 1000 - 2000 دولار أمريكي إلى اتخاذ إجراءات. وتشمل الطرق لتخطي ذلك استخدام واجهات الأعمال والمسافرين ومكاتب الصرافة غير المصرح بها.

ما الذي يمكن فعله لدعم منظمات المجتمع المدني في سوريا على أمل تحقيقه على المدى القصير/المتوسط؟

مستحيل	في أحسن الأحوال (لكنه مستبعد)	محتمل	
وضع أساسيات أي نوع من الحركات الجماهيرية أو الاحتجاجات أو إحياء المجتمع المدني	التفاوض على مساحة أكبر لمنظمات المجتمع المدني بناءً على دعم التعافي واسع النطاق من الاتحاد الأوروبي مع احترام قواعد سلطة النظام	الحفاظ على النشاط المحلي المتواضع للتفكير والنشاط المدني	مناطق سيطرة النظام
مشهد مجتمع مدني على الطراز الأوروبي الغربي مع نقاش مفتوح حول الحقوق ومستوى الحوكمة	تطوير نموذج حكم بديل (للنظام) في منطقة شمال حلب بالشراكة مع الائتلاف وتركيا والاتحاد الأوروبي (راجع حوش 2021)	استمرار معظم أنشطة منظمات المجتمع المدني في التركيز على القضايا الإنسانية بسبب الوضع اليأس وأنقسام السيطرة بين هيئة تحرير الشام وتركيا.	الشمال الغربي (هيئة تحرير الشام وتركيا)
مشهد مجتمع مدني على الطراز الأوروبي الغربي مع نقاش مفتوح حول الحقوق ومستوى الحوكمة	خلق الضغط الأمريكي حكماً أكثر شمولاً (يشمل على سبيل المثال المجلس الوطني الكردي وغيره) ويقلل من نفوذ حزب العمال الكردستاني (PKK) ما يُنتج مساحة أكبر لمنظمات المجتمع المدني	نشاط محدود لمنظمات المجتمع المدني في مجال حكم وحدات حماية الشعب وحزب الاتحاد الديمقراطي القائم على حدود «الكونفدرالية الديمقراطية»	الشمال الشرقي (YPG / PYD)

ملاحظة: تعتمد جميع سيناريوهات «أحسن الأحوال» على جهات فاعلة خارجية حكومية ستقوم بجهود حاسم، أي الاتحاد الأوروبي (مناطق النظام)، تركيا (الشمال الغربي) أو الولايات المتحدة (الشمال الشرقي)

لأي شراكة من هذا القبيل بين المانحين، ومنظمات المجتمع المدني في الشتات ومنظمات المجتمع المدني المحلية.

عدد لا بأس به من المشاركين إلى أن قمع المجتمع المدني في تركيا نفسها يعكس في أجزاء من سوريا التي تسيطر عليها، لا سيما حين يتعلق العمل بالحقوق. وفي الشمال الشرقي، أشار عدد قليل من المشاركين إلى خطوط حمراء لوحدة حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي (YPG/PYD) بشأن قضايا مثل المعارضة السياسية والحكم الاستبدادي وتجنيد الأطفال.

ومن المثير للاهتمام، أن عدداً قليلاً من المشاركين سلطوا الضوء على إمكانات توفير المناطق التي لا يسيطر عليها النظام أدلة لدحض تأكيدات النظام أنه «الخيار الوحيد» أو «أفضل الخيارات المتاحة» عبر إنشاء أشكال بديلة قابلة للتطبيق للحكم، ذات نظام مجتمع مدني نشط من شأنه العمل بمثابة تجمعات للمواهب وحاضنات لأي نوع من التغيير السياسي في سوريا التي يسيطر عليها النظام إذا وحين تسنح الفرصة في المستقبل. في حين تستحق وجهة نظر هذه الدراسة، علينا أيضاً مراعاة أن طبيعة الحكم سلطوية في هذه المناطق، بين هيئة تحرير الشام وتركيا ووحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي، حتى حين تكون أقل استبداداً أو وضوحاً من مناطق حكم النظام (حول المناطق التي تسيطر عليها تركيا، الحلو 2021، يوكسيل وفان فين 2019، حول المناطق التي تسيطر عليها وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي نيتجيس وفان فين 2021). بعبارة أخرى، سيتعين تحفيز منح منظمات المجتمع المدني مساحة أكبر والتفاوض على تلك المساحة.

بناءً على التحليل السابق، يلخص الجدول 2 الدعم الذي يمكن لمنظمات المجتمع المدني في سوريا الأمل في تحقيقه مع ملاحظة أن مثل هذا الدعم يجب أن يتم تقديمه عبر منظمات المجتمع المدني في الشتات لأسباب تتعلق بالمعرفة والتشبيك والأمان. وكما أشار عدد قليل من المشاركين، يعد رسم خرائط شبكات التواصل القائمة بين منظمات المجتمع المدني السوري المحلية وتلك في الشتات، مع توضيح جودة هذه الشبكات والقدرات المتاحة، أمراً ضرورياً كأساس

الأهداف الاستراتيجية للانخراط الأوروبي في قضية الشتات السوري

والكویت على وجه الخصوص بينما يمنع قانون قيصر دول الخليج من إعادة الارتباط الاقتصادي على نطاق واسع مع سوريا التي يسيطر عليها الأسد. نتيجة لذلك، من المرجح أن يتألف الوضع السياسي والاقتصادي في سوريا في المستقبل القريب من مزيج من بقاء النظام، والاقتصاد القائم على الزبائنية والمتحور حول النظام، ما يُنتج عوامل خارجية سلبية ملحوظة مثل تجارة المخدرات، ووجود إيراني وروسي طويل الأمد، وعودة محدودة للاجئين، وعنف بين الحين والآخر (حين تتحرك النزاعات المجمدة مؤقتاً) ومستويات عالية من الفقر والعوز بين السوريين العاديين. ولا يمكن استبعاد المجاعة أو تفشي المرض على نطاق واسع (بعد تفشي فيروس كورونا). رغم هذه الظروف، من المحتمل أن تحافظ مؤسسات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء الأكثر أهمية في الاتحاد الأوروبي على سياستها الحالية تجاه سوريا التي يسيطر عليها الأسد في المستقبل القريب. تتبع هذه السياسة العزلة الدولية (لا يوجد دعم متعدد الأطراف للتعافي بعد الصراع، ولا إعادة الإنخراط الدبلوماسي)، وتسعى إلى الضغط على النظام (العقوبات، ومبادرات المساءلة) وتوفير الإغاثة (المساعدات الإنسانية في سوريا والمنطقة، والانتعاش المحدود وقبول اللاجئين المحدود) في نفس الوقت. وتهدف هذه السياسة إلى إحداث انتقال سياسي حقيقي وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254 أو، في حال فشل ذلك، احتواء نظام الأسد. ويحمل الهدفان أولوية أكبر من تعافي المجتمع السوري.

في هذا السياق، يجب معالجة مسألة ما يمكن للجهات الفاعلة في الاتحاد الأوروبي تحقيقه عبر دعم منظمات المجتمع المدني السوري في الشتات وكيف يمكن تعزيز الدعم الحالي. استناداً إلى الغالبية العظمى من المقابلات التي أجريت، ظهرت خمسة أدوار محتملة لمنظمات المجتمع المدني السوري في الشتات في سياق سياسة الاتحاد الأوروبي الحالي، تم توضيحها في الجدول 3 ومناقشتها أدناه.

أ. التأثير على سياسات ومبادرات الاتحاد الأوروبي بشأن سوريا

على الرغم من الانخراط الكبير مع منظمات المجتمع المدني السوري في الشتات في سياق مؤتمرات بروكسل الخمسة حول سوريا ومجموعة من التدخلات البرنامجية (راجع أوكور وغراهام 2020)، لم تستند سياسات ومبادرات الاتحاد الأوروبي بالضرورة إلى واقع الصراع في سوريا (فان فين وآخرون 2021). نتج ذلك جزئياً عن مصالح السياسة الخارجية والسياسات الداخلية للدول الأعضاء الرئيسية في الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، ستستفيد سياسات الاتحاد الأوروبي المستقبلية

لم يتخذ الاتحاد الأوروبي أي إجراء يذكر على الصعيد العسكري بينما اتخذ الصراع السوري مجراه العنيف.¹² وكانت المشاركة الدبلوماسية ضعيفة، والسياسية أضعف، ولم يقع أي تدخل عسكري للاتحاد الأوروبي في القتال ضد نظام الأسد. لم يكن أي إجراء اتخذته في هذا الشأن يتناسب في أهميته مع حجم المشكلة. رغم ذلك، قدم الاتحاد الأوروبي دعماً ملموساً في المجال الإنساني ومنظمات المجتمع المدني السوري، في داخل سوريا والشتات. وكذلك وقع الاتحاد الأوروبي بشكل لا لبس فيه على قرار الأمم المتحدة رقم 2254 الذي لا يزال يمثل المسار الأكثر شرعية دولياً لحل الصراع. ويحافظ الاتحاد الأوروبي على سياسة لا تسمح بأي شكل من أشكال إعادة الانخراط الدبلوماسي، ناهيك عن المساهمة في إعادة إعمار سوريا، دون انتقال سياسي حقيقي وإجراءات للمساءلة.

ومع ذلك، يواجه الاتحاد الأوروبي اليوم نظاماً يعيد ترسيخ هيمنته دون تقديم أي تنازلات رغم ضغوط العقوبات، ويعتمد باطمئنان على الدعم العسكري والسياسي الروسي والإيراني في حين يعيد بناء العلاقات ببطء مع جيرانه. لم تتم مفاوضات اللجنة الدستورية عن أي نتائج، رغم أنها شكلت أملاً في البداية لإيجاد مسار تفاوضي لإنهاء الصراع. باختصار، النظام باق. وكذلك نزع نحو ثلث السكان السوريين البالغ عددهم 20 مليوناً قبل الحرب، وفر عدد مماثل من البلاد تماماً (مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين 2021). نظراً إلى ضعف الآفاق القانونية والمادية والاقتصادية في سوريا، نجد مؤشرات ضئيلة على رغبة معظم اللاجئين السوريين بالعودة في أي وقت قريب. بإيجاز، سيبقى الشتات السوري وسينمو. وأخيراً، لا يمثل الشمال الغربي ولا الشمال الشرقي حالياً منصة تسمح بتطبيق استراتيجية الاتحاد الأوروبي المنسقة ضد نظام الأسد من داخل سوريا بسبب الأدوار التي تلعبها كل من هيئة تحرير الشام وتركيا ووحدة حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي، رغم تمثيل حضور الائتلاف في شمال حلب برعاية تركية بصيص أمل (حوش 2021). باختصار، سيبقى على الاتحاد الأوروبي تنفيذ استراتيجيته الخاصة بسوريا بشأن نظام الأسد عبر حرمانه من الوصول إلى أوروبا ككتلة سياسية اقتصادية رئيسية مجاورة وعبر منظمات المجتمع المدني في الشتات.

لا نجد لدى روسيا ولا إيران الرغبة أو الوسائل لبدء جهود التعافي الاجتماعي والاقتصادي على مستوى البلاد. وفي الوقت ذاته، لا تزال جامعة الدول العربية مغلقة أمام سوريا بسبب مواقف قطر

12 يقصد هنا مؤسسات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي العاملة في سياق سياسة الاتحاد الأوروبي.

الأدوار الاستراتيجية لمنظمات المجتمع المدني السوري في الشتات فيما يتعلق بأهداف سياسة الاتحاد الأوروبي

العناصر الرئيسية لسياسة الاتحاد الأوروبي		
العزلة الدولية (لا إعادة بناء، لا علاقات دبلوماسية)	الضغط على النظام (عقوبات، مبادرات المساءلة)	جهود الإغاثة (المساعدات الإنسانية والتعافي وقبول اللاجئين)
الأدوار والمساهمات الاستراتيجية الممكنة لمنظمات المجتمع المدني السوري في الشتات		
(1) التأثير على سياسات ومبادرات الاتحاد الأوروبي بشأن سوريا	(2) تشجيع السوريين على المشاركة المدنية في البلدان المضيفة الجديدة	
(3) حفظ «ذكرى من أجل المستقبل»		
	(4) دعم منظمات المجتمع المدني السورية في سوريا في قضايا الحوكمة الأقل خطورة	
(5) الحفاظ على القدرات من أجل التغيير الإيجابي في المستقبل وتميئتها		

المضيئة الجديدة عبر تعزيز الوعي بالمعايير والسلوكيات الديمقراطية وأدوار الجندر والوعي بالحقوق. سيؤدي تحفيز المشاركة المدنية إلى تحسين وجهات نظر البلدان المضيفة حول سوريا والسوريين مع المساهمة أيضاً في تطوير مهارات وذهنيات أفراد الشتات، والتي يمكن حشدها في خدمة أي إعادة إعمار مستقبلية لسوريا. يرتبط «تشجيع السوريين على المشاركة المدنية في البلدان المضيفة الجديدة» (رقم 2) ارتباطاً وثيقاً بـ«التأثير على سياسات ومبادرات الاتحاد الأوروبي بشأن سوريا» (رقم 1) وأيضاً بـ«الحفاظ على القدرات من أجل التغيير الإيجابي في المستقبل وتميئتها» (رقم 5).

ج. حفظ «ذاكرة من أجل المستقبل»

عادة ما يكتب المنتصر تاريخ الصراع، قاعدة يُستبعد أن تكون سوريا استثناء لها. ومع ذلك، شهد الصراع مستوى عالٍ من التسجيل والإبلاغ ما يخلق فرصة لتطوير سرد أكثر توازناً، وقد يحتوي هذا السرد عناصراً تتعارض مع الأطر الحالية للصراع. إذ تميل تلك الأطر إلى الاستقطاب وتتجاهل تطورات الصراع الهامة، مثل دور الغرب في التركيز على الجماعات الدينية المتطرفة مثل الدولة الإسلامية بدلاً من استبعاد الأسد الوحشي. كما تلعب مبادرات المساءلة دوراً رئيسياً في سرد القصص حيث يمكنها ربط حوادث النزاع بالأطر القانونية الدولية بغية الوصول إلى تصور قائم على الأدلة لما حدث.

قد يكون التحدي الأكبر إمكانية إنشاء ذاكرة صراع للرجوع إليها في المستقبل يمكن لغالبية السوريين قبولها، بمن فيهم أولئك دعموا النظام إما بشكل سلبي أو نشط، باستثناء كبار صنّاع القرار ومنتهكي حقوق الإنسان. لن تكون المصالحة الهدف، بل تنمية فهم مشترك لعواقب الصراع على المجتمع السوري وكيفية معالجتها. استناداً إلى جهود السرد وجمع الأدلة التي بُذلت حتى الآن، تُعد منظمات المجتمع المدني السوري في الشتات الجهة المناسبة لأداء هذه المهمة، جنباً إلى جنب مع المزيد من المنظمات ذات التوجه الأكاديمي، شريطة مراعاة آراء مؤيدي النظام. يرتبط «حفظ ذاكرة من أجل لمستقبل» بـ«الحفاظ على القدرات من أجل التغيير الإيجابي في المستقبل وتميئتها» (رقم 5).

الفعالة بشأن سوريا بشكل ملحوظ من: أ) المعلومات الدقيقة حول الظروف داخل سوريا، لا سيما بالنظر إلى أن الفهم الأوروبي للحكم في المناطق التي يسيطر عليها الأسد ضئيل في الوقت الحالي، و: ب) الأصوات المضادة التي تعكس مصالح السوريين في الخارج أو من بقوا في البلاد. من شأن تسهيل التنظيم وتمكين الأداء المستدام لشبكات منظمات المجتمع المدني السوري في الشتات في الدول الأعضاء الرئيسية في الاتحاد الأوروبي توفير هذه الرؤية العميقة والنقد الصحي، شريطة ارتباط شبكات منظمات المجتمع المدني هذه ارتباطاً وثيقاً بسوريا نفسها. يمكن لمنظمات المجتمع المدني الإعلامية في الشتات أن تبرز في هذا الفضاء، كما يمكن لمنظمات المجتمع المدني التي تمزج بين المناصرة وجمع الأدلة، على سبيل المثال عبر العمل مع مراكز الفكر في أوروبا. ترتبط هذه المساهمة ارتباطاً وثيقاً بـ«تشجيع السوريين على المشاركة المدنية في البلدان المضيفة الجديدة» (رقم 2) وأيضاً مع «الحفاظ على القدرات من أجل التغيير الإيجابي في المستقبل وتميئتها» (رقم 5).

ب. تشجيع السوريين على المشاركة المدنية في البلدان المضيفة الجديدة

مع أن أغلب اللاجئين السوريين يعيشون حالياً في تركيا ولبنان والأردن والعراق، تستضيف عدة دول أوروبية عدداً كبيراً من اللاجئين السوريين (مثل ألمانيا والسويد). نظراً لتوقعات بتدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السلبية في سوريا التي يسيطر عليها الأسد، نجد العودة على نطاق واسع مستبعدة، ما يعني الحاجة إلى إدماج السكان السوريين في أسواق العمل والأنظمة الاجتماعية والسياسية في البلدان المضيفة الجديدة. وعلى المنظمات الحكومية والإجراءات والمرافق الحكومية في البلد المضيف التعامل مع هذا التحدي إدارياً بطريقة محايدة وقائمة على الحقوق. نجد هنا قضية أخرى يجب طرحها وهي المشاركة المدنية و«التعليم» المصممين خصيصاً للمواطنين الجدد بسبب تاريخ القمع الاستبدادي الذي عاشوه، وتجاربهم مع العنف، والبنية الاجتماعية للمجتمع السوري قبل عام 2011. يمكن لمنظمات المجتمع المدني السوري في الشتات المساعدة في إعادة بناء الرصيد الاجتماعي بين اللاجئين السوريين المستقرين في البلدان

ذلك، أولاً، لا تتنافى هذه المساهمات بعضها ويمكن دمجها في استراتيجيات مشاركة أوسع. على سبيل المثال:

- يمكن دمج «التأثير على سياسات ومبادرات الاتحاد الأوروبي بشأن سوريا» (رقم 1)، و«تشجيع السوريين على المشاركة المدنية في البلدان المضيفة الجديدة» (رقم 2)، و«الحفاظ على القدرات من أجل التغيير الإيجابي في المستقبل وتميئتها» (رقم 5) بغية تطوير مجموعة من التدخلات التي تهدف إلى ضمان دور هام وإيجابي للسوريين في تطوير السياسات والتصورات الاجتماعية للبلدان المضيفة الجديدة. يمكن اعتبار زيادة الوعي بين السوريين، والمناصرة المستمرة بين صانعي السياسات المحليين، والتغطية الإعلامية لكليهما عناصر أساسية لتركيز منظمات المجتمع المدني في الشتات.

- يمكن ربط «تشجيع السوريين على المشاركة المدنية في البلدان المضيفة الجديدة» (رقم 2) و«دعم منظمات المجتمع المدني السورية في سوريا في قضايا الحوكمة الأقل خطورة» (رقم 4) لتطوير شراكات «توأمة» يتم عبرها ربط معرفة وخبرات السوريين في الخارج بمعرفة وخبرات السوريين في سوريا، ما يعود بالفائدة على الداخل بينما ويحافظ على فهم الشتات لما يحدث في سوريا وصلاته معها. كما يمكن ربط ذلك ب«الحفاظ على القدرات من أجل التغيير الإيجابي في المستقبل وتميئتها» (رقم 5) عبر إضافة برنامج لبناء القدرات في المهارات الأساسية للتعافي يعمل برعاية دولية في الخلفية.

- وأخيراً، الربط بين «التأثير على سياسات ومبادرات الاتحاد الأوروبي بشأن سوريا» (رقم 1)، و«حفظ ذاكرة من أجل لمستقبل» (رقم 3) و«الحفاظ على القدرات من أجل التغيير الإيجابي في المستقبل وتميئتها» (رقم 5) من شأنه خلق انعكاس هيكلي عميق على الروابط بين السياسة الحالية بشأن سوريا، ومحركات الصراع، والقدرات الاجتماعية والسياسية المطلوبة للتعامل مع عواقب الصراع بطريقة أكثر إنتاجية من الطريقة الأوروبية/الغربية العشوائية في التعامل مع الصراع نفسه.

ثانياً، ترتبط جميع الأدوار والمساهمات الاستراتيجية الموضحة في الجدول 3 بعناصر سياسة الاتحاد الأوروبي الرئيسية. رغم ذلك، من الممكن أن تعتبر منظمات المجتمع المدني السوري في الشتات نفسها في وضع ملائم لتولي أدوار استراتيجية لا تتوافق مع سياسة الاتحاد الأوروبي. وفكر عدد قليل جداً من المشاركين في هذا التوجه، وحين فعلوا ذلك، ركز الأمر على الحاجة إلى انخراط أكبر مع منظمات المجتمع المدني داخل سوريا، حتى إذا كلف ذلك الوصول إلى تسوية مع ممثلي النظام والخضوع لسيطرتهم ومطالبهم المالية، بغية تحقيق التقدم والمصالحة في سوريا. يدور نقاش مفيد حول منفعة وإنسانية إعطاء الأولوية لـ «تغيير النظام» على «إعادة البناء الاجتماعي» وكيف أن أحدهما مقيد بالآخر، ولكن يستبعد منح أي تمويل من دافعي الضرائب الأوروبيين لدعم هذا العمل. بعبارة أخرى، في حين أن الهدف قد يكون سامياً، يجب تأمين تمويل مثل هذه الأنشطة من مصادر مثل الشتات السوري نفسه (مثل رواد الأعمال) أو ربما المنظمات الخيرية التي لا تستخدم المال العام.

د. دعم منظمات المجتمع المدني السورية في سوريا في قضايا الحوكمة الأقل خطورة

رغم محدودية مساحة نشاط منظمات المجتمع المدني في سوريا، أشار عدد من المشاركين إلى أن بعض الأنشطة التي تركز على الحوكمة لا تزال ممكنة طالما أنها لا تتجاوز الخطوط الحمراء للنظام وتعمل إما خفية أو تقيم صلات غير رسمية مع النظام. ويبدو أن قضايا تتعلق بمصير المعتقلين السياسيين أو إطلاق سراحهم، والحصول على الوثائق القانونية والدعم القانوني، وكذلك حقوق المرأة، مجالات قد يتساهل النظام قليلاً مع النشاط فيها، وكذلك مع المشاركة الموجهة نحو الحكم المحلي خارج منطقة دمشق واللادقية، شرط أن تركز على تنظيم الخدمات وتقديمها. قد تؤدي الخطوات الصغيرة والمشاركة إلى إعادة تكوين محدودة للرصيد الاجتماعي والتعافي على المستوى المحلي مع التركيز على المسائل الاجتماعية. وقد يتسع نطاق العمل بمرور الوقت إذا أمكن إنشاء مقاربة يرى عبرها النظام نشاط منظمات المجتمع المدني مكملاً لمفهومه لسياساته وفي حال قبوله درجة متوازنة من النقد. وقد يكون «الإحياء» الاجتماعي المحكوم والمحدود في الواقع في مصلحة النظام، على سبيل المثال تعزيز الفرص المحلية. بشكل ما، قد يمثل هذا عودة إلى الوضع قبل عام 2011 في محاولة لإصلاح بعض أسوأ آثار الصراع على التماسك الاجتماعي والعقلية المدنية. تعد منظمات المجتمع المدني في الشتات قنوات رئيسية لدعم هذا العمل، شريطة قدرتها على الحفاظ على الشبكات المناسبة وتوفير أساليب أفضل لتأمين مبالغ صغيرة من التمويل وبعض الخبرات إلى سوريا.

هـ. الحفاظ على القدرات من أجل التغيير الإيجابي في المستقبل وتميئتها

وأخيراً، نظراً لغياب احتمال حدوث إصلاح سياسي أو انتقال سياسي على المدى القصير، فهناك مبرر لخلق والحفاظ على القدرات الاجتماعية طويلة الأمد من أجل التغيير الإيجابي في سوريا. ويمكن أن تشمل الشبكات بين منظمات المجتمع المدني السوري في الشتات والخبراء، ورجال الأعمال، والسياسيين، والباحثين. يمكن لاتصالاتهم وأفكارهم ووسائلهم أن تستمر في تسليط الضوء على الوضع في سوريا وكذلك تنمية التواصل بين الشتات والرصيد البشري والمواهب التي يمكن حشدها لأي جهود إنعاش وإعادة إعمار مستقبلية في البلاد. يمكن لمنظمات المجتمع المدني السوري في الشتات قيادة المبادرات وتمثيل عقد تواصل في هذه الشبكات المهنية عبر استضافة الفعاليات المنتظمة، وتقديم برامج بناء المهارات والخبرة والعمل كوسطاء بين الأعضاء المرتبطين والأطراف الأخرى. يرتبط «الحفاظ على القدرات من أجل التغيير الإيجابي في المستقبل وتميئتها» (رقم 5) بـ «التأثير على سياسات ومبادرات الاتحاد الأوروبي بشأن سوريا» (رقم 1) و«تشجيع السوريين على المشاركة المدنية في البلدان المضيفة الجديدة» (رقم 2).

و. التوفيق بين الأدوار والأهداف الاستراتيجية

مع مراعاة الخطوط العريضة السابقة للمساهمات الاستراتيجية التي يمكن لمنظمات المجتمع المدني السوري في الشتات تقديمها لسياسة الاتحاد الأوروبي بشأن سوريا، يبدو أن هناك نقطتان تليان

عقبات تواجه الجهود الاستراتيجية لمنظمات المجتمع المدني السوري في الشتات

أمثلة مؤثرة على إغلاق حسابات مصرفية عائدة لمنظمات المجتمع المدني في غضون مهلة قصيرة، ووصفوا إعادة التأسيس بالمهمة الشاقة.

في هذا السياق، كان انخراط الاتحاد الأوروبي مع منظمات المجتمع المدني السوري في الشتات على أساس المشروع، وقصير المدى، ويستند إلى ملاءمتها أولويات السياسة الأوروبية التي غالباً ما تكون محددة بدقة وليست بالضرورة مدركة للواقع الاجتماعي في سوريا (كمثال متطرف، يمكن للمرء أخذ حقوق مجتمع الميم). علاوة على ذلك، تُقدم العديد من فرص التمويل على أساس تنافسي على شكل منح. في حين أن هذا مفهوم من منظور المردود من الإنفاق، إلا أنه لا يشجع التعاون بين منظمات المجتمع المدني. بل يخلق في الواقع خطر حدوث المزيد من الانقسامات في مشهد متنوع لمنظمات المجتمع المدني. بعبارة أخرى، اتخذت مؤسسات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء اتجاهات واضحة لمعاملة منظمات المجتمع المدني السوري في الشتات كمستفيدين على المدى القصير لغرض تنفيذ المشروع وليس كشركاء للتعاون الاستراتيجي على المدى الطويل. مع مراعاة ذلك، عبر عدد كبير من المشاركين عن خمس عقبات رئيسية أمام زيادة الجهود الاستراتيجية من جهة منظمات المجتمع المدني السوري في الشتات (راجع كولنز غير مؤرخ، ديكر ورجب 2019).

أ. محدودية التركيز الاستراتيجي

لا يبدو أن المانحين، ولا منظمات المجتمع المدني السوري في الشتات، يظهرون الكثير من الاهتمام بالتفكير أو التركيز أو التنظيم الاستراتيجي. وحين يتعلق الأمر بمنظمات المجتمع المدني في الشتات، يعود ذلك جزئياً إلى حداثة نشأتها، وطبيعتها التي بدأت كمنظمات ناشطة، والتمويل «المشروع» الذي يحركه المانحون. وأشار عدد من المشاركين أيضاً إلى محدودية جهودهم في التفكير والمشاركة بشكل أكثر استراتيجية للعمل نحو مستقبل يرون فيه الأمل ضئيلاً. يعزز غياب التفكير طويل المدى ردود فعل «تبع المال» ويمنع التعبير عن قضية ذات قيمة أكبر للدور الذي قد تلعبه منظمات المجتمع المدني السوري في الشتات في إنشاء سرديات وشبكات فكرية بديلة لنظام الأسد والحفاظ عليها.

ب. تمويل قصير الأمد

يعد غياب تمويل طويل الأمد لمنظمات المجتمع المدني في الشتات أحد العقبات الأساسية الأخرى. نجد معظم التمويل في الوقت الحاضر

إلى جانب تعقيد الجهود الاستراتيجية الموضحة أعلاه، سلطت مقابلاتنا الضوء على عدد من العقبات التي تقف في طريق تفعيل هذه الجهود. تنتج هذه العقبات إلى حد كبير عن الموروثات السابقة بالإضافة إلى النماذج والأساليب الحالية لنشاط منظمات المجتمع المدني. وتجدر الإشارة إلى أن المشهد العام لنشاط منظمات المجتمع المدني في سوريا قبل عام 2011 كان مقيماً ومعظمه «هيئات المجتمع المدني» التي يسيطر عليها حزب البعث. وشملت النقابات المهنية (المعلمين والمحامين، إلخ)، ووسائل الإعلام والنقابات العمالية والمؤسسات الدينية. في أعقاب الاحتجاجات الأولية والعنف اللاحق في 2011 و2012، اقتصر معظم أنشطة منظمات المجتمع المدني الناشئة على أعمال مدفوعة بأولويات ملحة مثل تنظيم المقاومة وتسهيلها، وتوفير الخدمات المجتمعية والمشاركة في التقارير الإعلامية (رمضان وسويحات 2020). في 2015 و2016، وبمجرد بدء تحول الصراع لصالح النظام، تقلصت مساحة هذه الأنشطة في سوريا، مع اضطرار المزيد من منظمات المجتمع المدني إلى تقليص أو وقف عملياتها داخل البلاد.

بعد فترة وجيزة، تحول الترحيب الحار الذي قدّمه جيران سوريا في البداية لملايين اللاجئين إلى برود مع تراكم الضغوط الاجتماعية حين واجهت كل من لبنان وتركيا والعراق أزماتها الخاصة. وبغض النظر عن النشاط الإنساني، أشار عدد كبير من المشاركين إلى أنه أصبح من الصعب العمل على أجندة تستهدف الحوكمة من تركيا ولبنان والعراق أو الأردن، حتى لو كان الأمر يتعلق بسوريا. وفي الخليج، الوجهة التي احتضنت عدد أكثر تواضعاً من السوريين ومنظمات المجتمع المدني السوري، كان مثل هذا النشاط دائماً شبه مستحيل ما لم يتماش مع سياسة الحكومة السائدة. وحتى حين يتماش مع تلك السياسة، يظل نشاط منظمات المجتمع المدني عرضة للتغييرات السياسية عالية المستوى والقمع. وفقاً لعدد من المشاركين، ينطبق الأمر نفسه بشكل متزايد بتركيا، ما يعني أن نشاط منظمات المجتمع المدني يجب أن يكون متوافقاً مع، بل حتى يخدم، أولويات أنقرة في الحكم في الأجزاء التي تحتلها من سوريا.

نتيجة لهذه التطورات تتحول أوروبا والولايات المتحدة بسرعة إلى المساحات المتبقية التي يمكن لمنظمات المجتمع المدني السوري في الشتات العمل فيها دون عوائق لأن أطرها القانونية هي الأكثر تساهلاً وثقافتها السياسية تقبل تماماً عمل منظمات المجتمع المدني المستقلة. ومع ذلك، تكمن عيوب هذه المواقع في بعدها عن سوريا (خاصة الولايات المتحدة) وكونها أكثر عرضة للتأثير الردي من عقوبات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. قدم عدد من المشاركين

معينين أو مجموعات من الاتصالات الشخصية، فضلاً عن كونها غير قابلة للتطوير. في نهاية المطاف، هناك حاجة إلى استراتيجيات أكثر وعياً لبناء الشبكات والحفاظ عليها، بالإضافة إلى فهم مشترك بين منظمات المجتمع المدني السوري في الشتات والجهات المانحة حول ما يمكن أن تحققه هذه الاستراتيجيات في السياق السوري. ستزداد هذه القضية أهمية مع مرور الوقت، حيث ستظهر ثغرات الأجيال والخبرة وتتسع بين من بقوا في سوريا ومن غادروا البلاد.

هـ. تدني مستويات التواصل بين منظمات المجتمع المدني السوري في الشتات

أقر عدد من المشاركين أنه بصرف النظر عن التوترات الاجتماعية والسياسية داخل الشتات السوري، لا توجد شبكات تعاونية متينة بين منظمات المجتمع المدني في الشتات حالياً (انظر مجال جهود العدالة الانتقالية، ستوك وويلهاوس-براهم 2019). بعبارة أخرى، تعمل العديد من منظمات المجتمع المدني في الشتات ضمن البلد المضيف لها وعلى مشاريعها الخاصة ولكنها لا تملك روابط هيكلية متينة مع منظمات المجتمع المدني الأخرى في الشتات. وأعرب عدد كبير من المشاركين عن الحاجة إلى المزيد من أنشطة التشبيك التي من شأنها تسهيل بناء علاقات تعاونية كأساس لشركات طويلة الأمد، وربما حتى عمليات اندماج (المثال إيجابي انظر، المجلس الدنماركي للاجئين 2017). ولكن لا ينبغي أن يتم ذلك بهدف التشبيك فحسب، وفقاً للمشاركين، بل يجب اقترانه مع نشاط وظيفي مباشر مثل التعلم من الأقران أو التدريب على المهارات أو تطوير الاستراتيجية المشتركة. وهذا يتطلب منصات مخصصة يتم تمويلها وتشغيلها وفقاً لذلك (قضماني وجابر 2018). توجد مثل هذه المنصات ولكنها تحتاج تعزيز قدراتها وأدائها، وفقاً لعدد من المشاركين.

و. متطلبات بيروقراطية لا تراعي واقع الصراع

لاحظ غالبية المشاركين أن تمويل المانحين غالباً ما يصحبه متطلبات بيروقراطية لا تتماشى مع الحالة الناشئة للعديد من منظمات المجتمع المدني السوري (الشتات)، أي منظمات شابة وقيود التنمية، أو مع حالة وطبيعة الصراع السوري. من شأن هذه المتطلبات مراكمة صعوبات دون مبرر في طريق تأهل منظمات المجتمع المدني للحصول على تمويل أوروبي. على سبيل المثال، تتطلب خطة تقديم المنح لمنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الحوكمة في سوريا تسجيل الاتحادات المتقدمة في سوريا (وبالتالي العمل تحت إشراف النظام). أو مثلاً حين يتطلب التمويل من مصادر المساعدة الإنمائية الرسمية أن تتخذ المنظمة مقراً لها في بلد مؤهل للمساعدة الإنمائية الرسمية بينما تعمل العديد من منظمات المجتمع المدني في الشتات من أوروبا أو الولايات المتحدة، ومع ذلك تعمل في سوريا ... بعبارة أخرى، يجب تفسير القواعد، في بعض الأحيان بمرونة، ما يتطلب حسن النية البيروقراطية التي قد تكون غائبة. نظراً لتغير فرق السياسة الخارجية الأوروبية التي تعمل بشأن سوريا بسبب طول مدة الصراع السوري، وكون شاغلي المناصب الجدد أقل إلماماً بالصراع أو اهتماماً فيه، تبدو المقاربة الأكثر تكنوقراطية الخيار الافتراضي في الوقت الحالي. باختصار، يخضع نشاط منظمات المجتمع المدني السوري في الشتات للسيطرة السياسية في الجوار السوري وللرقابة البيروقراطية والمالية في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

قصير الأمد ويعتمد على المشاريع. ويكمن العيب الرئيسي لهذا الوضع في إعاقته التنظيم المهني وتنمية تركيز أكبر على الاستراتيجية. وذلك لأنه يجب تكريس اهتمام إداري كبير لجمع التمويل لضمان استمرارية الأعمال، وكذلك لأن هذا الوضع التمويلي يفضل الأنشطة ذات العائد المباشر والملموس على الاستثمارات طويلة الأمد التي تطور قدرات مثل مستويات أعلى من الخبرة المهنية.

ويعد اعتماد منظمات المجتمع المدني السوري على التمويل العام من الحكومات الغربية و/أو الأطراف المتعددة مثل مؤسسات الاتحاد الأوروبي التي تخضع لمعايير عالية من المساءلة مسألة ذات صلة هنا. على الأقل في أوروبا، يبدو أن هناك القليل من التمويل من الشركات، ونماذج الاشتراك القائمة على العضوية أو المنظمات الخيرية. قد يؤدي هذا الوضع إلى خلق قدر كبير من الاعتماد المالي على عدد قليل من الممولين ويمنع الأنشطة التي لا تتماشى مع أولويات الحكومة أو التي تنطوي على أخطار تتجاوز نطاق تسامح هذه الحكومات.

ج. صعوبات التمويل وتدفق السيولة

روى عدد من المشاركين التجارب المؤلمة لإغلاق الحساب المصرفي وصعوبات التحويل بسبب التأثير الردي للبعثات الأمريكية/الأوروبية، فضلاً عن الجهد (والوقت) الذي استهلكته إعادة تأسيس الوصول المالي لمنظمتهم. إلى جانب العقوبات، هناك قضية أوسع انتشاراً وهي امتثال المصارف المفراط بقواعد وأنظمة مكافحة الإرهاب ومكافحة غسيل الأموال. قد يعد ورود كلمة «سوريا» في اسم منظمات المجتمع المدني سبباً كافياً للمصرف لإيقاف التحويل. روى أحد المشاركين كيف أن تحويلاً مصرفياً من منظمة مجتمع مدني سورية إلى منظمة تقدم خدمات VPN إلى دول مثل سوريا وإيران وكوبا لتمكين الوصول إلى المعلومات والحوار أدى إلى قيام مسؤول الامتثال بالبنك بحظر التحويل وإغلاق الحساب بالكامل. ويضعف هذا التحدي صعوبة إيصال تمويل إلى سوريا. تخضع جميع قنوات التحويل الرسمية للمراقبة الحكومية، وتنطوي الأساليب غير الرسمية على مخاطر أكبر مثل الضياع أو السرقة أو المصادرة. نتيجة لذلك، يجب أحياناً تخصيص قدر مفرط من الوقت للعمليات الأساسية وتجنب المخاطر المالية.

د. اتصال غير واضح أو غير مكتمل مع سوريا

تمثل محدودية الشبكات بين منظمات المجتمع المدني السوري في الشتات ومنظمات المجتمع المدني داخل سوريا وصعوبات الحفاظ عليها عقبة أخرى. وتعد تلك الروابط ضرورية لمصداقية منظمات المجتمع المدني السوري في الشتات وقدرتها على لعب أدوار استراتيجية في المستقبل. مع ذلك، يبدو أن التفكير في كيفية تنظيم هذه الشبكات وتطويرها وحمايتها محدود، بما في ذلك القدرة على عرضها على الممولين المحتملين بطريقة آمنة ومقنعة. يبدو أن العديد من هذه الشبكات غير رسمية بطبيعتها، ما يعني أنها تستند إلى علاقات ثقة اجتماعية موجودة مسبقاً مثل المجتمعات أو العائلات أو الأصدقاء أو حتى القبائل.

في حين أن القيود على الوصول والحجم ستكون حتمية نظراً للقيود المفروضة على نشاط منظمات المجتمع المدني داخل سوريا، نجدها تعرض هذه الشبكات لخطر الاعتماد بشكل مفرط على أفراد

ز. لا تبدو جهود بناء القدرات «صادقة»

لاحظت الغالبية العظمى من المشاركين أن المانحين عادة ما ينظرون إلى بناء قدرات منظمات المجتمع المدني السوري في الشتات، ومنظمات المجتمع المدني في سوريا، بشكل أساسي كوسيلة لتعزيز قدرات المنظمات على الامتثال لمتطلبات الشفافية والمساءلة من المانحين. علاوة على ذلك، يطلب المانحون في كثير من الأحيان استخدام نماذج بناء القدرات التي يوفرونها. بعبارة أخرى، شهدنا فشلاً في إدراك حاجة منظمات المجتمع المدني السوري إلى بناء القدرات بغية تحقيق نضوج وتنمية مهنية. ومن هذا المنظور، لا يعد الهدف من بناء القدرات تقديم المهارات عبر الفرق المحلية في سوريا، على سبيل المثال، بل بالأحرى، أو على الأقل أيضاً، تنمية كفاءات ومهارات الفرق نفسها.

ينتج عدد من هذه العقبات عن تفاعلات بين قيود الصراع (معظمها داخل سوريا)، وأساليب الانخراط الخارجية والمتطلبات البيروقراطية (معظمها من الممولين)، ومحدودية جهود منظمات المجتمع المدني في الشتات (معظمها داخلية). بينما جادل بعض المشاركين بأن الممولين عليهم مضاعفة جهودهم، وكان البعض الآخر متعمقاً وأشار إلى الحاجة إلى وضع استراتيجيات لمنظمات المجتمع المدني في الشتات وإضفاء الطابع المهني عليها من الداخل أولاً. أياً كانت الحالة، أوضحت العديد من المقابلات أن هذه العقبات، جنباً إلى جنب مع الإرهاق العاطفي الناتج عن سنوات من النشاط المحموم مع تراجع الآمال في المستقبل القريب، تعيق طريق المزيد من الجهود الاستراتيجية من جهة منظمات المجتمع المدني السوري في الشتات.

التوصيات

- تمكين المستفيدين من منظمات المجتمع المدني السوري في الشتات من إنفاق جزء من التمويل الذي يتلقونه على بناء الشبكات والتحالفات وعلى أنشطة الشراكة لتمكين الاتصالات والعلاقات الجديدة لتمكين من النمو بمجرد إنشائها عضواً (في حدود 10-20%).

إجراءات متقدمة يمكن لاكتلافات الممولين اتخاذها

على نحو أكثر طموحاً، يمكن للكيانات الممولة الأوروبية التعاون في «تحالفات للراغبين» بغية تقديم تسهيلات جماعية تفيدها منظمات المجتمع المدني السوري في الشتات إذا استوفت معايير معينة وتخطت عملية تدقيق محددة مسبقاً. من المحتمل أن تكون مثل هذه التسهيلات شديدة التعقيد أو كبيرة جداً بحيث يتعذر على العديد من كيانات التمويل الأوروبية إنشاؤها بشكل فردي، ولكن يمكن لمؤسسات الاتحاد الأوروبي إما توفيرها كـ «مزود خدمة جماعي» أو يمكن لتحالفات كيانات التمويل الفردية القيام بذلك:

- إنشاء صندوق ائتماني مقره أوروبا ويديره السوريون ويشرف عليه دولياً ويجمع الموارد لمنظمات المجتمع المدني السوري في الشتات، ويعمل على أساس مجموعة متكاملة من الإجراءات تتماشى مع حالة تنمية منظمات المجتمع المدني السورية (الشتات)، مصممة لتأخذ في الاعتبار قيود الصراع الحالية ومفتوحة بشكل دائم لطلبات المنح بناءً على معايير محددة مسبقاً، تخضع للتجديد المنتظم (يمكن أن يكون الصندوق الائتماني للتعافي السوري بمثابة نموذج). سيكون لهذا الصندوق العديد من المزايا:

- الحد من مستوى التنافس على التمويل بين منظمات المجتمع المدني السوري في الشتات عبر إزالة مجموعة متنوعة من دورات تخصيص التمويل قصيرة الأمد من المعادلة وزيادة حجم التمويل المتاح في مكان واحد.
- خفض تكاليف المعاملات عبر العمل في مركز واحد.
- السماح بالتنمية التدريجية لعلاقات الثقة بين منظمات المجتمع المدني في الشتات التي تدير التمويل المخصص لها بشكل ملائم، وألية إدارة الصناديق الائتمانية.

يشير التحليل السابق إلى وجود أساس متواضع لبناء مقاربة دائمة طويل الأمد لتنمية منظمات المجتمع المدني السوري في الشتات سعياً وراء واحد أو أكثر من أهداف سياسة الاتحاد الأوروبي. ويجب إحداث تحول استراتيجي هائل في حال أرادت الجهات الفاعلة في الاتحاد الأوروبي، بما فيها فريدريش إيبيرت، إشراك منظمات المجتمع المدني السوري في الشتات كجهات فاعلة من شأنها المساعدة في خلق ثقل فكري وعملي معادل لنظام الأسد في مجال الحوكمة، فضلاً عن تشكيل مصدر للمواهب والشبكات والقدرات حين تفتح نوافذ أكثر ملاءمة للتغيير السياسي. سيتطلب هذا التحول تعديل شروط تمويل منظمات المجتمع المدني السوري في الشتات الفردية وإنشاء عدد من التسهيلات الجماعية لمنظمات المجتمع المدني هذه لتحفيز تنميتها على المدى الطويل. نظراً لتنوع كيانات التمويل الموجودة في الاتحاد الأوروبي من حيث حجم ونطاق مشاركتها، من المفيد تقسيم هذا التحول إلى مستويات أساسية ومتقدمة وعالية من الطموح بحيث يمكن للكيانات المختلفة المساهمة على مستويات مختلفة بما أن إجراءات على مستوى أقل تسمح بتحقيق إجراءات على مستوى أعلى.

إجراءات أساسية يمكن للممولين الفرديين اتخاذها

كحد أدنى، على الكيانات الفردية في الاتحاد الأوروبي إجراء هذه التعديلات فيما يتعلق بتمويل منظمات المجتمع المدني السوري في الشتات:

- منح التمويل على أساس طويل الأمد بغية تمكين منظمات المجتمع المدني السوري في الشتات من جذب موظفين أكفاء، والانخراط في مزيد من التفكير الاستراتيجي، ومنع دورات الاستحواذ من دفع النشاط التنظيمي (ترتيب زمني تعاقدي مدته 6-10 سنوات). قد يؤدي هذا إلى تمويل عدد أقل من المنظمات، ولكن تلك التي تبقى ستتمتع بقدرة أكبر على البقاء في ضوء الجمود سينتج عن صراع طويل الأجل الذي بدأ يتشكل. كما أنه سيتم منح منظمات المجتمع المدني السوري في الشتات فترة مناسبة لتأمين مصادر تمويل بديلة من داخل الشتات.

- السماح باستخدام جزء كبير من التمويل للتنمية المهنية والتنظيمية، أي ليكون بمثابة تمويل أساسي يغطي الرواتب الأساسية والنفقات العامة والاحتياجات الأخرى على مستوى المنظمة (في حدود 30%).

- إنشاء شبكة للبحوث التطبيقية والمناصرة القائمة على الأدلة بغية تطوير سياسة الاتحاد الأوروبي على أساس هيكلي يضمن تعاون منظمات المجتمع المدني السوري في الشتات مع مؤسسات المعرفة الرئيسية في الاتحاد الأوروبي في محاولة لزيادة واقعية سياسة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالنزاع السوري وتطوير مقترحات مبتكرة لتنفيذ هذه السياسة.

تستند جميع هذه التوصيات إلى افتراضات مقترنة مفادها أن: أ) لدى مؤسسات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء والجهات الفاعلة الأوروبية الأخرى مصلحة جماعية في جعل سياستها المتعلقة بمنظمات المجتمع المدني السوري في الشتات الناشطة في مجال الحوكمة جزءاً استراتيجياً من مساعيها الأوسع لاحتواء نظام الأسد والحفاظ على قدرات وشبكات وروايات حكم بديلة. ب) أن منظمات المجتمع المدني السوري في الشتات مستعدة وقادرة على التعامل مع سياسة وأولويات الاتحاد الأوروبي. في حال لم يتم استيفاء أحد هذه الشروط، من المحتمل استمرار الحالة المجزأة الحالية للتمويل وتنظيم منظمات المجتمع المدني السوري في الشتات.

• وضع معايير تمويل واضحة، بما في ذلك اشتراط طبيعة استراتيجية للمقترحات، وإثبات التواصل بين منظمات المجتمع المدني، وإبراز روابط واضحة مع سوريا مع استنادها إلى الواقع الاجتماعي والصراع السوري الحالي.

- ضمان الوصول المصري لمنظمات المجتمع المدني السوري في الشتات على أساس فحص شامل مسبق. يمكن تحقيق ذلك على المستوى الوطني وكذلك الأوروبي. على سبيل المثال، يمكن إنشاء مرفق يسمح لمنظمات المجتمع المدني في الشتات التي تم تدقيق حساباتها بالاحتفاظ بحساب لدى البنك المركزي للبلد المعني، والمعاملات التي تضمنها الحكومة (يشبه إلى حد ما خطاب الاعتماد). في الوقت الحالي، يبدو أن فرنسا فقط هي التي تمنح حق الحصول على حساب» المنصوص عليه في القانون، ولكن حتى هناك يُقال إن الإجراء يستغرق وقتاً طويلاً (جداً).

- قبول محور للشبكات، أو توسيع نطاق محور عامل، ليقدم بطلاً (على سبيل المثال، جميع منظمات المجتمع المدني في الشتات السوري النشطة في ألمانيا) أو موضوعاً (على سبيل المثال، جميع منظمات المجتمع المدني السوري في الشتات النشطة في مجال حقوق المرأة). من المرجح أن يؤدي تمكين منظمات المجتمع المدني في الشتات الفردية من إنفاق جزء من تمويلها على نشاط الشبكات إلى إنشاء الكثير من الروابط العضوية (انظر أعلاه). ويمكن دعم تنظيم مثل هذه الاتصالات خارج سوريا وداخلها عبر إنشاء أو تطوير منصة تتمتع بسكرتارية صغيرة مهمة: أ) الحفاظ على شبكة منظمات المجتمع المدني في الشتات؛ ب) تحفيز تبادل الخبرات. ج) بناء قدرات الشبكة.

إجراءات معقدة يمكن اتخاذها بشكل جماعي

وأخيراً، يمكن إنشاء عدد من التسهيلات الجماعية الأكبر بدعم من مجموعة شاملة من كيانات تمويل أوروبية تعمل كفريق واحد، على سبيل المثال، مؤسسة تابعة للاتحاد الأوروبي في بروكسل:

- وضع مخطط لبناء القدرات والمهارات على مستوى الاتحاد الأوروبي بغية تحفيز تراكم المعرفة لدى منظمات المجتمع المدني السوري في الشتات وتسهيل نقل تلك المعرفة إلى سوريا بشأن القضايا المتعلقة بالحوكمة. يمكن ربط مثل هذا المخطط بسهولة بمحاور شبكة واحدة أو عدة محاور وتشغيلها على أساس نوع من آلية السحب حيث يمكن لمنظمات المجتمع المدني في الشتات الوصول إلى بناء القدرات بما يتناسب مع حجمها ومستوى مهنتها.

- وضع معايير السرية لأنواع الشبكات التي يمكن لمنظمات المجتمع المدني السوري في الشتات السعي إلى بنائها مع منظمات المجتمع المدني داخل سوريا، بما في ذلك التفكير في أنواع الدعم الدبلوماسي والمالي الدعم بالخبرات الذي تتطلبه هذه الشبكات للتطور والنمو، بما يتجاوز العلاقات الثقافية واللغوية التي تتمتع بها منظمات المجتمع المدني السوري في الشتات. ويجب ربط هذه المناقشات والمعايير بالاستراتيجية الدبلوماسية الأوسع للاتحاد الأوروبي واستخدامها محذر لاستكشاف نقاط التقاطع المحلية مع مصالح النظام مع الابتعاد عن أي تأثيرات استخباراتية، لأن ذلك من شأنه الإضرار بمثل هذه الجهود.

المراجع

- Stokke, E. and E. Wiebelhaus-Brahm** (2019): Syrian diaspora mobilization: vertical coordination, patronage relations, and the challenges of fragmentation in the pursuit of transitional justice, *Ethnic and Racial Studies*, 42(11).
- UNHCR Syria emergency**: <https://www.unhcr.org/syria-emergency.html> (accessed 28 June 2021).
- Van Veen, E., A. Di Pietrantonio Pellise, N. Ezzeddine and P. Napolitano** (2021): *Band-aids, not bullets: EU policies and interventions in the Syrian and Iraqi civil wars*, The Hague: Clingendael.
- Voller, Y.** (2020): *Advantages and Challenges to Diaspora Transnational Civil Society Activism in the Homeland: Examples from Iraqi Kurdistan, Somaliland and South Sudan*. London: LSE Conflict Research Programme.
- Yüksel, E. and E. van Veen** (2019): *Turkey in northwestern Syria: Rebuilding empire at the margins*, The Hague: Clingendael.
- Abu-Assab, N.** (2020): *Civil Society: A tool for resistance*, Aljumhuriya, [online](#)
- Al-Hilu, K.** (2021): *The Turkish Intervention in Northern Syria: One Strategy, Discrepant Policies*. Florence: EUI
- Borrell, J.** (2021): Speech by High Representative/Vice Chair to the European Parliament on March 10; available at https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage_de/94591/Syria (accessed on 6.24 2021).
- Collins, M.** (undated): *Syrian Civil Society: A closing door*. London: Christian Aid.
- Danish Refugee Council** (2017): *Diaspora support to durable solutions – Syrians in Europe*. Berlin: DRC conference report, [online](#).
- Diker, E. and N. Ragab** (2019): *Diaspora Mobilization in Contexts of Political Uncertainties: Exploring the potentials, limits and future roles of the Syrian civil society in the Middle East and Europe*. UNU-Merit and Maastricht University.
- ECFR** (2020): *Syrian voices: Where next for European policy?*. European Council on Foreign Relations, [online](#).
- Gharibah, M.** (2020): *Reality and Prospects for Civil Society Actors in Regime-held Syria*. London: Chatham House; available [online](#).
- Hadidi, S., Z. Majed and F. Mardem-Bay** (2018): *Dans la tête de Bachar al-Assad*. Paris: Actes Sud.
- Kawakibi, S.** (2013): *Syrian voices from pre-revolution Syria: Civil society against all odds*. The Hague: Hivos, Knowledge Programme Civil Society in West Asia.
- Kawakibi, S. and W. Sawah** (2013): The emergence and evolution of Syria's civil society, in: Kawakibi, S. (ed): *Ibid*.
- Khalaf, R., O. Ramadan and F. Stolleis** (2014): *Activism in difficult times: Civil society groups in Syria (2011–2014)*. Istanbul/Beirut: Badael Foundation.
- Kodmani, B.** (2018): *The Syrian diaspora: Old and New*. Paris: Arab Reform Initiative.
- Kodmani, B. and H. Jaber** (2018): *Mapping the Syrian diaspora: A global player in the reconstruction of Syria*, Research Paper. Paris: Arab Reform Initiative.
- Koinova, M.** (2018): Critical junctures and transformative events in diaspora mobilisation for Kosovo and Palestinian statehood, *Journal of Ethnic and Migration Studies*, 44(8).
- Moss, D.** (2020): Voice After Exit: Explaining Diaspora Mobilization for the Arab Spring, *Social Forces*, 98(4).
- Netjes, R. and E. van Veen** (2021): *Henchman, Rebel, Democrat, Terrorist: The YPG/PYD during the Syrian conflict*. The Hague: Clingendael, 2021.
- Okur, P. and T. Graham** (2020): *Civil society in the Syria Crisis*, Report on the online consultations for the Brussels IV Conference on Supporting the Future of Syria and the Region, Upinion.
- Ramadan, O. and Y. Swehat** (November 2020): *Approaches to Syrian Civil Society*, Aljumhuriya, [online](#).
- Sarsar, C., C. D'Hondt, M. Teresia Di Lenna, A. al-Khulidi and S. Taha** (2019): The political participation of the diaspora of the Middle East and North Africa before and after the Arab uprisings, *Global Campus Human Rights Journal* 3(1).
- Seurat, M.** (2012): *Syrie, l'État de barbarie*, Paris: Presses Universitaires de France.

حول المؤلفين

دمغة الناشر

إروين فان فين هو زميل أبحاث أول في وحدة أبحاث الصراع في كلينغينديل حيث يقود فريقاً يحلل الاقتصاد السياسي للصراع في الشرق الأوسط. ويركز عمله الخاص على المشاكل الأمنية في عمليات تطوير الدولة والتنافس الجيوسياسي. عملت **بياتريس نون** في وحدة أبحاث الصراع في كلينغينديل كباحث مبتدئ مع التركيز على طبيعة المجتمع المدني وآفاق الإصلاح السياسي في لبنان والعراق.

فريدريش إيبيرت شتيفتونغ
ص.ب. 116107 رياض الصلح | بيروت 2210 1107 | لبنان

لا تسمح مؤسسة فريدريش إيبيرت (FES) بالاستخدام التجاري لجميع الوسائط التي تنشرها دون موافقة خطية من مؤسسة فريدريش إيبيرت.

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز طباعة أي أجزاء من هذا المنشور أو إعادة إنتاجها أو استخدامها بأي شكل أو بأي وسيلة دون إذن خطي مسبق من الناشر

حول هذا التقرير

تم إعداد التقرير بتكليف من مؤسسة فريدريش إيبيرت شتيفتونغ الألمانية (FES) في بيروت، وأجرى البحث بشكل مستقل معهد كلينغينديل. نتوجه بخالص الشكر إلى كاتيا شينليكي و دارا فويل (FES) لدعمهما وصبرهما. كما نود أن نشكر عبد اللطيف الصليبي (كلينغينديل) على دعمه الممتاز. علاوة على ذلك، استفاد التقرير من مراجعة نقدية أجراها لارس هوش (باحث

مستقل) بالإضافة إلى العديد من الممثلين المعروفين لمجتمع منظمات المجتمع المدني السوري في الشتات الذين ما زلنا مدينين لهم.

استراتيجيات للانخراط الأوروبي مع منظمات المجتمع المدني السوري في الشتات



ومع ذلك، نجد الانخراط الحالي لكيانات التمويل الموجودة في الاتحاد الأوروبي مع منظمات المجتمع المدني السوري في الشتات قصيرة الأمد، وتستند إلى المشاريع، لم يتم تنظيمها استراتيجياً بطريقة تتناسب مع أهداف سياسة الاتحاد الأوروبي. في حين يمكن تحقيق مقارنة أكثر استراتيجية على مستويات مختلفة من الطموح، تتطلب جميعها تمويل منظمات المجتمع المدني السوري في الشتات على أساس 6-10 سنوات كعامل تمكين حاسم. علاوة على ذلك، يجب أن يسمح هذا التمويل بالتنمية التنظيمية والمهنية لمنظمات المجتمع المدني السوري في الشتات، وتعزيز المنصات التي توحدنا في عمل جماعي، وإنشاء مرافق مشتركة لتحفيز تنميتها الجماعية. من المرجح أن تظل الفرصة الاستراتيجية لبناء شراكة من أجل حوكمة مستقبلية أفضل غير محققة دون إجراء هذه التغييرات.



في ضوء سياسة للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الحالية المتمثلة في «عدم الانخراط دون انتقال سياسي حقيقي»، يخلق هذا الوضع حاجة وفرصة لإنشاء شراكة بين صانعي السياسة في الاتحاد الأوروبي ومنظمات المجتمع المدني السوري في الشتات. الهدف من هذا المشروع المشترك هو اتباع استراتيجيات صغيرة من شأنها غرس وسقي بذور قد تسهم في شكل من أشكال تحول الحوكمة في سوريا على المدى الطويل.



يشير الجمود العسكري للصراع السوري، وإعادة ترسيخ النظام وغياب آفاق طول تفاوضية قابلة للتطبيق دولياً، إلى أن الطريق نحو الإصلاح السياسي سيظل مغلقاً لبعض الوقت في المستقبل. ويشير كل من امتواء أو هزيمة معظم القوى الثورية، والوجود الإقليمي المحدود والقيود الأجنبية المفروضة على مختلف الحكومات المعارضة السورية، فضلاً عن التقلص السريع لمساحة نشاط المجتمع المدني في جميع أنحاء البلاد، إلى أن منظمات المجتمع المدني في الشتات السوري ستغدو قريباً الفاعل الوحيد القادر على الحفاظ على الروح المدنية للثورة ضد نظام الأسد وتقديم بدائل فكرية. أخيراً، سيحول مزيج من عدم الاستقرار في البلدان المجاورة وانخفاض الترحيب باللجئين السوريين، الولايات المتحدة وأوروبا مركزاً لنشاط الشتات السوري فيما يتعلق قضايا الحوكمة مثل حقوق الإنسان والمساءلة.